Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

29 Mai 2010
29 ماي 2010

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الصباح
يومية مغربية شاملة

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ذكراه العشرين

بوعياش تعتبر المجلس مكسبا وبنعبد السلام يتحدث عن عوائق فعاليته

يُخلد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان اليوم الذكرى العشرين لإحداثه. وجرى تأسيس المجلس في إطار الإرادة التي عبر عنها المغرب منذ بداية التسعينات من القرن الماضي في تعزيز مساره الديمقراطي، وانخراطه في مسلسل ترسيخ حقوق الإنسان، وذلك بفضل مبادرة الملك الراحل الحسن الثاني، في 8 ماي 1990، وتم تعديل الظهير المحدث له من طرف جلالة الملك محمد السادس سنة 2001، مما وسع اختصاصاته ومجالات تدخله، طبقا لمبادئ باريس المنظمة للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفيما اعتبرت العديد من المنظمات الحقوقية الوطنية والأجنبية، إحداث المجلس حدثا هاما يعكس إرادة المغرب في تعزيز حقوق الإنسان، سجلت هيآت حقوقية أخرى، منها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ملاحظات وانتقادات تهم طريقة اشتغال المجلس، وموقفه من العديد من القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وقالت أمينة بوعياش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، إن إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان شكل حدثا بارزا، والمؤسسة يكتسي أهمية باعتباره هيأة وطنية رسمية، وهو ما يعكس دلالة قوية على انخراط المغرب في مسار الديمقراطية والحداثة، مضيفة في تصريح إلى «الصباح»، أنه انطلاقا من هذه المؤسسة جرى حوار عمومي حول ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأوضحت بوعياش أن المغرب أصبح في وضع جديد، إذ هناك إقرار عمومي بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لكن هذا الإقرار يتطلب اليوم، وضع قواعد سيادة القانون، ومناهضة الإفلات من العقاب. واعتبرت أنه بإمكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن يُسهم في هذه المبادرة، بفضل تركيبته المتنوعة.

من جهته، أكد عبد الإله بنعبد السلام، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لا تتوفر فيه معايير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وفق مبادئ باريس. وقال إن هذا الخلل، إلى جانب مسطرة اختيار ممثلي الهيآت والجمعيات الحقوقية فيه، هو الذي جعل الجمعية ترفض أن تكون ممثلة فيه. وأضاف أن اجتماعات المجلس تنعقد في ظل ضوابط تحد من تحركاته، موضحا أن القانون المنظم للمجلس يحد من استقلاليته وحريته. وأبرز أن المجلس له طابع استشاري، وهو ما يحد من فعاليته وسلطته، ويحول دون أن يلعب دوره كاملا على مستوى الدفاع عن حقوق الإنسان، وهو ما يظهر من خلال النتائج التي حققتها هذه المؤسسة.

وعلى مستوى الأداء والمردودية، قال نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن المؤسسة ظلت منذ بداية التسعينات تتحرك لتلميع صورة المغرب، في الوقت الذي من المفروض أن تتصدى للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعدم تبريرها. وبشأن تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، أكد عبد الإله بنعبد السلام، أن جزءا هاما من هذه التوصيات لم ير طريقه إلى التنفيذ، عكس ما أكده أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في أكثر من مناسبة من أن جل توصيات الهيأة تم تنفيذها. وسجل، أيضا، عدم استجلاء الحقيقة في ملفات عديدة، في مقدمتها، ملف المهدي بنبركة، والمانوزي، والرويسي، إضافة إلى وجود أزيد من 20 ألف ملف تتعلق بطلبات جبر الضرر الفردي، لم يتم البت فيها بسبب ورودها بعد انقضاء الآجال. وبشأن موضوع حفظ الذاكرة تساءل المتحدث عما إذا جرى فتح مركز سابق للاعتقال أمام العموم.

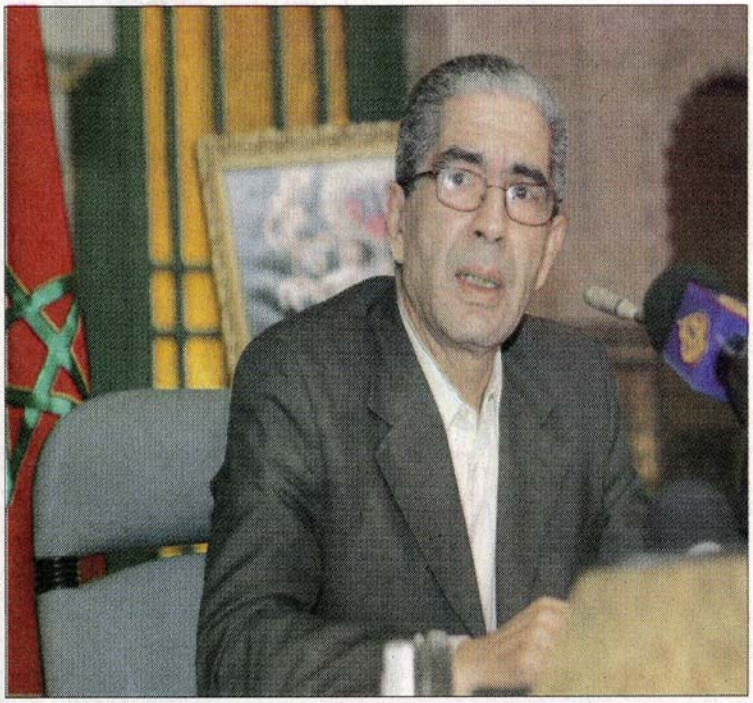

أحمد حرزني (أرشيف)

جمال بورفيسي (مكتب الرباط)

أخبار اليوم المغربية

Revue de Presse du

أخبار اليوم المغربية

■ إعداد: حنان بكور يونس مسكين وعمر الشرقاوي ■

عموم المغاربة ينظرون إليهم على أساس أنهم «قلبو الفيستة»، وإلا كيف يعقل أن يتحول المرء من حامل للسلاح إلى محارب لحامليه، كيف باستطاعته أن ينتقل من مجند في صفوف رجال الثورة ضد المخزن إلى مبايع للمخزن يسلط قلمه وقوله ومواقفه ضد أطروحات أعداء المخزن؟

الإجابة الشعبية السابقة تتضمن الكثير من الاختزال، ولا تعدو كونها حكم قيمة يحكم ويدين، بطريقة تلقائية بسيطة وساذجة، ولا ينشغل أصحابها كثيرا بالبحث في الأسباب الكامنة وراء تحول يكاد يطال جيلا كاملا من معارضي الحكم في المغرب، لأن هم هذه الإجابة الرئيسي هو إلصاق لائحة طويلة من التهم، من أبرز عناوينها «الخيانة».

الانشغال الرئيسي لهذا الملف يتجه «عكس التيار»، يحاول أن يقدم جردا لأكبر عدد من الذين كانوا أعداء للمخزن قبل أن يصيروا من أشرس المدافعين عنه، مع السعي قدر الإمكان إلى فهم الظاهرة. وكما يمكن أن نتابع على صفحات هذا الملف لا يوجد تفسير نهائي وواحد، بقدر ما توجد تفسيرات، تختلف باختلاف من يقوم بالتفسير، والنماذج التي يستند عليها في تحليله، والحقائق والمعطيات التي يتوفر عليها.

فهناك من يختصر الأمر في أن هؤلاء الذين عرفهم الشعب، في بداياتهم كمناضلين، فاسدون بالجبلة، كما هو حال سمير بودينار، رئيس مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية بوجدة ، الذي يقول: «لديهم استعداد لتحويل اتجاهاتهم في خدمة أي طرف بناء على تغير موازين القوى أو رجحان كفة المصالح الشخصية»، في الوقت الذي يرى آخر أن الأمر مرتبط أكثر باعتبارات ديمغرافية وجيلية، إن صح هذا التعبير، مغموسة في نوع من الواقعية، كما يردد ذلك عبد الصمد الديالمي: «هذه النخب المثقفة اليسارية تشيخ في السن وهذا عامل حاسم ومهم في تحول القيم الاجتماعية والسياسية. فالنخب اليسارية في شبابها كانت لها مواقف نقدية مثالية وجذرية من النظام، ومع تقدمها في السن أصبحت واقعية إصلاحية تطالب بالمشاركة في اقتسام السلطة والثروة».

حسن قرنفل، المتخصص في دراسة النخب، يعتقد أن اليساريين المغاربة فقدوا البوصلة بانهيار المعسكر الشرقي، الذي احتضن نضالاتهم، واستوحوا منه أحلامهم، «هذا التحول الإيديولوجي الذي أدى إلى أن يفتقد اليساريون المغاربة الذين كان معظمهم جزءا من التجربة اليسارية العالمية شرطا لازما لتشكيل وعيهم وتكوين مواقفهم واستعداداتهم»، لكنه يجد لهؤلاء، بلغة القانونيين، «ظروفا للتخفيف»: «تحول بعض النخب من معارضة النظام إلى خدام القصر يعود أيضا إلى التحولات التي طبعت الخطاب السياسي للملكية في عهد الملك محمد السادس، الذي تبنى الكثير من الأطروحات التي كان يدافع عنها اليسار المغربي».

قراءة أخرى يقدمها محمد ضريف، أستاذ العلوم السياسية، مفادها أن ما نلاحظه من تحولات في تموقعات عدد من المناضلين أمر طبيعي، فهو يدخل ضمن مكونات العمل السياسي باعتباره عملا براغماتيا يقوم على المساومات وتحقيق المصالح، وأن مطالب المعارضين للمخزن سابقا بتغيير النظام كانت دوافعها إيجاد نظام يحمي مصالحهم، أما «الحديث عن الدفاع عن حقوق الشعب فهو مجرد خطاب إيديولوجي لشرعنة مصالحهم الخاصة». هؤلاء أحسوا بأن «المعركة خاسرة»، فلماذا المكابرة، خاصة أن هناك عدوا جديدا أخطر من المخزن، في اعتقادهم. ويستطرد ضريف: «أدركت بعض أطر اليسار بشكل متأخر أنها تشكل أقلية منعزلة عن المجتمع وأن نضالها الطويل لم يحقق لها لا تغيير طبيعة النظام ولا تشكيل قاعدة اجتماعية جماهيرية قادرة على القيام بالثورة، وهي الخلاصة التي عبر عنها كتاب عبد القادر الشاوي اليسار المغربي تجربة الحلم والغبار. ومع تصاعد نجم الإسلاميين وأفول نجم اليسار أدرك بعض اليساريين العلمانيين أن مشروع الدولة وحده القادر على مواجهة الإسلاميين، بما يتوفر عليه من آليات إيديولوجية وسلطوية لتحقيق ذلك».

أخبار اليوم المغربية

أحمد حرزني..

عدو الدولة.. متفهم السلطة

رجل الدولة الجديد.. هو مناضل سابق، اعتنق الشيوعية وناضل تحت أعلامها الحمراء، لكن تجربة الاعتقال جعلته يتوجه رأسا إلى المعسكر الآخر دون أن تعوزه العدة الفكرية والتنظيرية. لكن الحادث الذي وقع ذات يوم من سنوات السبعينات كان قاسيا، خصوصا عندما وجد «الرفيق» حرزني نفسه وحيدا لحظة اعتقاله بمسدس فارغ، فلا جماهير الفلاحين التي كان يراهن عليها من أجل الثورة تبعته ولا حتى حركت ساكنا... أكثر من ذلك، فالوشاية كانت من الرفاق أنفسهم.

في لحظة سجل فيها محرار الانتقال الحقوقي أقصى درجاته، لحظة انحبست فيها الأنفاس، وأخضع فيها الإعلام العمومي نفسه لأشد اختبارات «التسامح» وقبول الرأي الآخر؛ كان ضحايا سنوات الرصاص يجلسون أمام الكاميرات وسيل بوحهم يتدفق عبر ميكروفونات ترتعش بارتعاش مسؤولي القناتين. في هذه اللحظة رأى أحمد، أحد المتدخلين الذين جاؤوا ليتكلموا عن ماضيهم الحزين دون الاقتراب من هوية جلاديهم، أن المرحلة الماضية لم تكن كلها ظلاما ولا كان رجالاتها كلهم رمزا للشر المطلق... مجددا دعواته بالرحمة الواسعة للملك الراحل... وبالعمر المديد والتوفيق لـ«الفتى النبيل المقدام غير المستكبر الذي لولا طبعه الديمقراطي وعزمه على إخراج البلاد من دائرة الخطر لما كنا لنجتمع أمس ولنؤسس جميعا لتصالح المغرب مع ذاته ولنهضة المغرب ولعزة المغرب، وأعني جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب»، يقول أحمد.

مداخلة أحمد خلال جلسة الاستماع هذه اعتبرها البعض أقرب إلى مرافعة سياسية منها إلى شهادة ضحية قضى في جحيم الاعتقال حوالي خمس عشرة سنة، وإعلان «توبة» و«مراجعة فكرية» بل و«انقلابا» على الذات. «أنا لست ضحية، أنا مناضل عارض ويعارض وسيعارض جميع أشكال الظلم والاستغلال والاستكبار، وكذلك جل أشكال المسكنة»، يوضح أحمد في الجلسة ذاتها.

أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خليفة الراحل إدريس بنزكري، وهو نفسه الفتى الذي صرخ بأعلى صوته في أحد اجتماعات منظمة إلى الأمام، شهورا بعد تأسيسها، منتقدا السلوك البورجوازي لبعض الرفاق، وداعيا إلى خلق خلايا تتوزع على مختلف القرى والمداشر، ليس بهدف إنجاز مشاريع التنمية البشرية، بل لتحقيق الأحلام الثورية وقلب النظام. رأي عرّض المنظمة الفتية للتلازم واحتمال الانشقاق، لكن المخاض سيؤدي إلى لفظ أحمد خارج المكتب السياسي للمنظمة كمحاولة لقص جناحيه، لكن ابن كرسيف واصل تحليقه مشكلا سربا من بعض رفاقه من داخل المنظمة، اختاروا حمل السلاح في وجه نظام ملك يتوعد: «اللي عارضني نخلي دار بوه»، وهو الوعيد الذي لن يتأخر في تحقيقه، حيث سرعان ما سيتوصل أحمد بدعوة خاصة لإقامة طويلة في ضيافة سجون النظام.

ظل حرزني في معتقل درب مولاي الشريف من فبراير 1972 إلى غاية مارس من السنة ذاتها، قبل أن يرحّل إلى سجن اغبيلة حيث مكث إلى غاية غشت 1973، تاريخ تنقيله إلى السجن المدني بالقنيطرة، والذي لن يغادره إلا أواسط عقد الثمانينات. وكأنما هو القدر يرسم لأحمد مسارا مطابقا لمسار رفيق اسمه إدريس بنزكري. لكن، وبينما اختار هذا الأخير أن يعكف على التحصيل الأكاديمي داخل السجن ونيل الشهادات، أصبح أحمد حرزني، وخاصة بعد توصله بقرار طرده من المنظمة الشيوعية، منظرا لمنظمة «خدمة الشعب» المستلهمة من نموذج ماوي، قبل أن يتحول مستهل الثمانينات إلى نعي الشيوعية والتهليل لبوادر توجه إسلامي بدأ يزحف على الساحة السياسية، ما يعني أن مرحلة «المراجعة» ليست وليدة اليوم.

«الحسن الثاني لم يكن وحده مسؤولا عن سنوات الرصاص»، يقول أحمد في جلسة الاستماع العمومية؛ قناعة قد تكون سبب عزوفه عن ركوب أي من مراكب السياسة، وانهماكه في العمل الأكاديمي بعد مغادرته السجن. رغم أنه لم يخف حنينه إلى ماضيه القريب، حيث ظل، بين الفينة والأخرى، يحل ضيفا على لقاءات منظمة الحركة الديمقراطية الشعبية. لتبدأ بوادر تحول الضيافة إلى إقامة دائمة مع أواسط التسعينات وعودة آمال توحد العائلة اليسارية، فأوصلته اجتهاداته إلى الدعوة عبر منبر «الميدان»، الجريدة الشهرية التي قام بتأسيسها، إلى خلق قطب ديمقراطي يجمع اليساريين بالإسلاميين؛ أفكار تقاسمها معه بعض الرفاق من أمثال عبد الصمد بلكبير، لكن تقديمه لتحليلات نظرية لا تنسجم ورؤية رفاقه، جعله يصفق باب اليسار الاشتراكي الموحد، الذي ساهم في تأسيسه، مشكلا تيار «الحركة الديمقراطية». «أنا من هؤلاء الفلاحين الذين يزرعون ويتركون للآخرين مهمة الحصاد» قال حرزني في رسالة استقالته.

«المطلوب من المثقفين القيام بمساهمة محددة ودقيقة: كل انتقال ديمقراطي يفترض مصالحة وطنية، وكل مصالحة وطنية تفترض وساطة، وهم وسطاء هذا الوطن»، يقول أحمد قبل أن يضيف في مناسبة أخرى: «ماركس نفسه، هذا الشخص الذي يعاني من سوء فهم كبير، هذا الرجل الذي تكبد من الخيانة ما يفوق المسيح نفسه، لم يكتب كل كتابه «الرأسمال» إلا لكي يحاول دفع البورجوازية إلى الاقتناع بتفادي قيام الثورة». يقول حرزني في «نضال» تنظيري يبرر درجة التحول وتغيير المواقع الذي أثار نقمة رفاق الأمس وسخطهم بل وتخوينهم. «... واليوم وقد قررت أن أتجشأهم وأتقيأهم أمام الملأ، فإنني أرغب في التوضيح بأنني لا أفعل ذلك غيظا أو نكاية، لأنهم سعوا إلى الإساءة إلي، فلم أكن أبدا في حاجة إلى موافقتهم ولا موافقة أي كان لكي أقول وأقوم بما يمليه علي ضميري»، يقول حرزني.

droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

إدريس بنزكري..

مناضل خرج من سجون الحسن الثاني ليساعد خليفته في طي صفحات الماضي

في لحظة فاصلة بين حياتين، اكتشف الراحل إدريس بنزكري، الذي ذاق عذاب السجون السرية على عهد الملك الراحل الحسن الثاني، أن أساليب النضال ضد نظام الحسن الثاني لم تعد ضرورية في عهد خليفته، وقبل التخلص من لافتات وشموع الاحتجاج -التي ظل يحملها حتى في وجه اليوسفي عندما أقام هذا الأخير حفلا على شرف الوزير المخلوع إدريس البصري- انتقل الرجل للعمل في الضفة الأخرى كاتبا عاما ثم رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم رئيسا لهيئة الإنصاف والمصالحة، ليصبح، في نظر بعض رفاقه، خائنا قبل بيع رصيده النضالي، بينما أصبحوا في نظره «مافيا» ترفض الحوار ولا تقبل الاختلاف.

كان على «بو منجل»، وهو اسمه الحركي، أن يصبح مايسترو جوقة يصعب تنسيقها، بدءا من عائلات الضحايا التي منحها جلسات الاستماع العمومي وقدماء «إلى الأمام» و«23 مارس» والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والصحراويين بمن فيهم بعض أنصار البوليساريو وقدماء المقاومين و«خريجو» تازمامارت والإسلاميون...

خرج بنزكري محبطا من تجربة الاعتقال، فأحلام الثورة الحمراء تكسرت على حافة الطريق، ولم يتحقق منها سوى سنوات من السجن في سبيل مطالب لم تتجاوب معها لا الطبقات الشعبية ولا الرسمية.

كان إدريس بنزكري ورفاقه جيلا ثائرا طموحا لم يرض باستقلال منقوص ونخبة سياسية رآها مستهلكة وفاسدة، وملكية ليست سوى رجعية مالها كتب التاريخ المنسي، ليصبح الشعب صاحب السيادة ومالك الثروة. أثناء دراسته الثانوية بالرباط، خطا أولى خطوات النضال، وأخذ جرعات مركزة من الشيوعية، فانخرط في البداية في حزب التقدم والاشتراكية إلى جانب عزيز والتهامي الخياري وآخرين؛ وعندما تأسست حركة «إلى الأمام» المنشقة عن الحزب ذاته، وجد إدريس نفسه غير قادر على التراجع إلى الوراء، بل أحد أعضاء نواتها الأولى الحالمة بإعداد الجماهير لثورة بروليتارية، فتكفل بتشكيل أولى الخلايا بزمور والأطلس المتوسط والغرب، وأصبح منسقا جهويا لمنظمة «إلى الأمام» بعد اعتقال عبد الحميد أمين، فعمل على تنشيط خلاياها بمنطقة الغرب ما بين 1972 و1973؛ قبل أن يغوص في بحر مدينة اسمها الدار البيضاء ظلت تخبئ له ضيافة في معتقل «درب مولاي الشريف» بعد اعتقاله في إحدى الدور القديمة أواخر 1974 مع ما «يشتهيه» من صنوف التعذيب والتنكيل إلى غاية يناير 1976، قبل أن يتم نقله إلى سجن عين غسيلة أثناء التحقيق والمحاكمة، وعندما صدر الحكم في مارس 1977، نقل إلى السجن المركزي بالقنيطرة.

أحلام الثورة وإقامة الجمهورية الشيوعية العادلة ستتحطم على كلمات حكم نطق به قاض ارتأى ميزان عدله أن يمنح إدريس إقامة طويلة بالسجن قدرها بخمس وثلاثين سنة. لكن العقوبة السجنية ومدتها الطويلة لم تكن مناسبة للمراجعة أو التراجع، وقناعات الرجل لم تزدد سوى رسوخا وتأقلما مع الوضع الجديد والغريب الذي وجد عليه المغرب المقبل على انفتاح حذر، والعالم اليتيم من اتحاد سوفياتي ظل يشعر اليساريين بأمومته. ليعود دون كثير انبهار إلى ساحة النضال نائبا لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، حيث أخذ يحاول استدراك سنوات غيابه بالعمل المتواصل، ناسيا إطعام بطنه، مكتفيا بالشاي والقهوة والدخان، «كان من الممكن أن يخلق الله من السحاب، لأننا نراك ولا نلمسك»، كان يقول له صلاح الوديع.

> أحد مؤسسي خلايا إلى الأمام.. قضى 17 سنة في السجن وقاد هيئة الإنصاف والمصالحة

برز بنزكري مناضلا كما كان قبل دخوله السجن، لكن مطالبه لم تتجاوب معها حكومة الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي، الذي اعتبرها مطالب سريالية، ولم يعمل إلا على تجاهلها. بقي بنزكري ينقب تحت الأضواء، إلا أن أطل عليه يوما مبعوث من أحد أقوى رجالات الدولة، وهو فؤاد عالي الهمة، التقطه بحذر، ودخل بنزكري بذلك مرحلة المفاوضات مع الدولة، فكانت أولى بدايات الإصلاح من الداخل التي حولت بنزكري من ثائر ضد الدولة إلى أحد خدامها، ويدها اليمنى في تدبير ملف ثقيل وهو تصفية تركة الماضي، التي كان بنزكري جزءا منها. كثيرون وصفوه بعد ذلك بـ«الخيانة» وغيرها من الأوصاف، لكن تجربة السجن وتخاذل الجماهير ولدا لديه قناعة بأن أوجه النضال متعددة، وبقي يشدد، حتى آخر لحظات حياته، على أن «تحقيق 20 في المائة من المطالب، التي ظل ينادي بها تحت سقف الدولة، خير من الاستمرار في رفع 90 في المائة أخرى والتغريد بها خارج السرب».

Revue